

Distr.
GENERALTD/B/COM.2/ISAR/28
21 October 2005ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير
الدولية للمحاسبة والإبلاغ
الدورة الثانية والعشرون
جنيف، ٢١-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي*
مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

أعدت أمانة الأونكتاد هذه المذكرة استجابة لطلب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته الحادية والعشرين باستعراض المسائل ذات الصلة بالتنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وفي عام ٢٠٠٥، اعتمد عدد لم يسبق له مثيل من المؤسسات والبلدان في مختلف أرجاء العالم المعايير الدولية للإبلاغ المالي كأساس للإبلاغ المالي معتبرة إياها وسيلة لتحسين نوعية المعلومات المتعلقة بأداء المؤسسات وخفض تكلفة رأس المال وزيادة ثقة المستثمرين وتيسير تدفق الاستثمارات والتنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، تعمل الدول الأعضاء على التنسيق بين التطورات العالمية الراهنة واستراتيجياتها وسياساتها الوطنية في مجال شفافية الشركات بغية جني الفوائد الكاملة لعملية الانتقال إلى مرحلة مساوقة المتطلبات في مجال الإبلاغ. ورغم الاعتراف بمزايا وجود مجموعة موحدة من المعايير العالمية للإبلاغ، فثمة بعض التحديات الخطيرة المتعلقة بالتنفيذ على الصعيدين الدولي والوطني التي يجب التصدي لها إذا ما كان للهدف المنشود وهو وضع نظام محسّن ومتساق للإبلاغ أن يتحقق. ويمكن تيسير جهود الدول الأعضاء في سبيل بلوغ هذا الهدف من خلال تبادل الخبرات والآراء بشأن هذه القضايا في محفل تمثيلي من قبيل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

وتقدم هذه الوثيقة نظرة عامة عن الاتجاهات الحديثة في مجال توحيد المعايير الدولية للإبلاغ المالي وتسليط الضوء على القضايا العملية الرئيسية المطروحة على صعيد التنفيذ، مثل التحديات المؤسسية وآليات الإنفاذ والمسائل التقنية. وتهدف المذكرة إلى تيسير إجراء مناقشات أثناء الدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تقييم آثار اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي وبحث استراتيجيات التنفيذ الناجعة التي قد تمكنها من استيفاء المعايير الدولية في مجال المحاسبة والإبلاغ فيما يتعلق بالمؤسسات.

* تصدر هذه الوثيقة في التاريخ المشار إليه أعلاه لأسباب فنية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	١ - ١٣ مقدمة
٥	أولاً - نظرة عامة عن الاتجاهات الحديثة في عملية تحقيق التقارب بين المعايير الدولية للإبلاغ المالي ١٤ - ٣١
٥	مبررات التقارب ١٤ - ١٩
٧	نظرة عامة عن الاتجاهات السائدة في مجال تحقيق التقارب بين المعايير ٢٠ - ٢٧
١٠	مكافئ المعايير الدولية للإبلاغ المالي الذي اعتمدته الاتحاد الأوروبي ٢٨ - ٣١
١١	ثانياً - القضايا الرئيسية المتصلة بالتنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ٣٢ - ٧٤
١١	نطاق تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ٣٢ - ٣٦
١٣	القضايا المؤسسية ٣٧ - ٦٠
١٨	قضايا الإنفاذ ٦١ - ٦٥
١٩	المسائل التقنية ٦٦ - ٧٤
٢١	ثالثاً - ملاحظات أولية عن أثر المعايير الدولية للإبلاغ المالي على البيانات المالية .. ٧٥ - ٨١
٢٣	الخلاصة ٨٢ - ٨٤

مقدمة

١- تسعى العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية جاهدة إلى تعبئة الموارد المالية من المصادر المحلية والدولية لتحقيق أهدافها في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤثر توافر معلومات ملائمة بشأن أهداف الاستثمارات المحتملة على الجهود المبذولة لتعبئة الاستثمارات لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن هذه المعلومات تقوم بدور هام في اتخاذ القرارات الحاسمة بشأن الاستثمار وتقييم المخاطر. وتسهم أيضاً في تحسين ثقة المستثمرين وخفض تكلفة رأس المال.

٢- تولي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إدراكاً منها لتأثير إبلاغ الشركات الهام على قرارات الاستثمار، قدراً أكبر من الأهمية لشفافية الشركات وإبلاغها وتبذل جهوداً في سبيل تعزيز مختلف مكونات الهيكل الأساسي للمحاسبة كي يتسنى تعبئة الموارد المالية واستخدامها بقدر أكبر من الكفاءة.

٣- غير أن بلداناً مختلفة تستخدم معايير وطنية مختلفة للمحاسبة، وهو ما يجعل مقارنة الفرص واتخاذ قرارات بشأن الأمور المالية والاستثمار أمراً عسيراً ومكلفاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العولمة بوتيرتها الأسرع والترابط المتنامي للأسواق المالية الدولية والحراك المتزايد لرؤوس الأموال قد أدت إلى زيادة الضغوط من أجل مساوقة أطر الإبلاغ والمعايير المتصلة بها والطلب عليها.

٤- وتبدت بجلاء منذ زمن طويل الحاجة إلى وجود مجموعة عالمية من معايير الإبلاغ المالي العالية الجودة. فقد انطلقت عملية التوافق الدولي على مجموعة عالمية من المعايير عام ١٩٧٣ عندما اتفقت ١٦ هيئة مهنية للمحاسبة من أستراليا وألمانيا وفرنسا وكندا والمكسيك والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان على إنشاء اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة التي تم في عام ٢٠٠١ تحويلها إلى المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. ويضع ذلك المجلس المعايير العالمية والتفسيرات المتصلة بها والتي تُعرف مجتمعة باسم المعايير الدولية للإبلاغ المالي^(١).

٥- واكتسبت العملية زخماً عندما صدقت المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في أيار/مايو ٢٠٠٠ على معايير اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة الخاصة بالتسجيل في البورصات الدولية. كما تيسرت بموافقة المفوضية الأوروبية في عام ٢٠٠٢ على اللائحة التي توجب إعداد حسابات موحدة (للمجموعات) فيما يتعلق بالشركات المسجلة في بورصات الاتحاد الأوروبي وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي^(٢). وقد أعلنت بلدان عديدة أخرى مؤخراً تبنيها للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، فجعلت في بعض الأحيان نطاق تطبيقها يتجاوز حسابات المجموعات ليشمل الكيانات الاعتبارية وأدجتها في أطرها التنظيمية الوطنية.

٦- غير أن بعض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تفتقر إلى الهياكل الأساسية للمحاسبة والمؤسسات المهنية اللازمة لمواجهة التحديات التي يطرحها الانتقال إلى مجموعة موحدة من المعايير

(١) انظر الموقع الإلكتروني للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي وتاريخ اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة.

(٢) اللائحة رقم ١٦٠٦ المؤرخة تموز/يوليه ٢٠٠٢.

العالمية - وهي معايير صيغت وفق واقع الأسواق المتقدمة وتشهد تطوراً متزايداً. لذلك، لا بد من معالجة هذه القضايا وتحديد سبل مساعدة هذه البلدان على اكتساب القدرة على تطبيق ممارسات المحاسبة المعترف بها دولياً.

٧- ويشترك عدد من المنظمات الدولية في عملية مساوقة المتطلبات والممارسات في مجال المحاسبة. فبينما يصوغ المجلس الدولي لمعايير المحاسبة المعايير الدولية للإبلاغ المالي، فإن هيئة أخرى لوضع مجموعة من المعايير العالمية، وهي الاتحاد الدولي للمحاسبين، تصوغ المعايير الدولية لمراجعة الحسابات وغيرها من المتطلبات المهنية اللازمة لمساوقة ممارسات المحاسبة، بما في ذلك في مجالات من قبيل التعليم وأخلاقيات المهنة. كما أن البنك الدولي والأونكتاد يشتركان في عملية المساوقة، ولا سيما في سياق التنمية الاقتصادية وسبل تعزيزها من خلال تطبيق أفضل الممارسات في مجالي المحاسبة والإبلاغ في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٨- وتساهم الأمم المتحدة منذ ما يربو على ثلاثة عقود في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز موثوقية تقارير الشركات وقابليتها للمقارنة. ففي عام ١٩٧٣، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى اجتماع لفريق من الشخصيات المرموقة أوصى بوضع نظام موحد للمحاسبة والإبلاغ قابل للمقارنة على الصعيد الدولي^(٣). وعقب سلسلة من المداولات بشأن هذه القضايا، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ بموجب قراره ٦٧/١٩٨٢ فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٩- ومن خلال هذا الفريق، وهو الفريق الحكومي الدولي الوحيد على الصعيد الدولي الذي يعالج مسألة المحاسبة والإبلاغ على صعيد الشركات، ساهمت الأونكتاد في نقاش دولي بشأن مساوقة متطلبات المحاسبة بهدف تيسير فهم التحديات التي تواجهها من حيث التنفيذ البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كما ساعدت هذه البلدان في تطبيق أفضل الممارسات الدولية.

١٠- واتسمت جهود الأونكتاد بالتنسيق الوثيق مع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة والاتحاد الدولي للمحاسبين من خلال المشاركة في التظاهرات واللجان الدائمة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وقع الأونكتاد والاتحاد الدولي للمحاسبين مذكرة تفاهم تنص على العمل سوياً بشكل أوثق على زيادة الوعي بأهمية المحاسبة في التنمية الاقتصادية وتعزيز مهنة المحاسبة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١١- وأثناء الدورة العاشرة لمؤتمر الأونكتاد الذي يُعقد كل أربع سنوات (والتي عُقدت في بانكوك، تايلند)، طلبت الدول الأعضاء من الهيئة أن "تعزز الشفافية والوضوح وذلك بالتشجيع على اعتماد معايير معترف بها دولياً في مجال المحاسبة والإبلاغ ومراجعة الحسابات وتحسين إدارة الشركات" (الفقرة ١٢٢ من خطة عمل بانكوك). وفي المؤتمر الحادي عشر (الذي عقد في ساو باولو، البرازيل)، أعادت الدول الأعضاء تأكيد خطة عمل بانكوك وطلبت أن يقوم الأونكتاد "بجمع وتحليل ونشر البيانات بشأن أفضل الممارسات لحفز تطوير المشاريع وتحديد السبل والوسائل التي تمكن المشاريع، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، من استيفاء المعايير الدولية، بما في ذلك معايير المحاسبة" (الفقرة ٥٥ من توافق آراء ساو باولو).

(٣) أثر الشركات المتعددة الجنسيات في التنمية والعلاقات الدولية، تقرير فريق الشخصيات المرموقة، E/5500/Rev.1/ESA/6، ١٩٧٤، الأمم المتحدة، نيويورك.

١٢- وبالنظر إلى حجم التحدي الذي يطرحه الانتقال إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي على الصعيد الدولي، اقترح فريق الخبراء الحكومي الدولي في ختام دورته الحادية والعشرين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إدراج هذه المسألة في جدول أعماله واستعراض ما ينطوي عليه تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي من قضايا في دورته الثانية والعشرين^(٤).

١٣- وقد أعدت أمانة الأونكتاد هذه المذكرة لتيسير إجراء مناقشات لهذا الموضوع أثناء الدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي. وتلخص المذكرة القضايا الرئيسية التي يطرحها تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وتسلط الضوء عليها استناداً إلى الأدبيات ذات الصلة والمناقشات الجارية في هذا المجال. كما تهدف إلى مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تقييم آثار اعتماد تلك المعايير ووضع استراتيجيات ناجعة لتطبيقها بغية استيفاء المتطلبات الدولية في ميداني المحاسبة والإبلاغ فيما يتعلق بالمؤسسات.

أولاً - نظرة عامة عن الاتجاهات الحديثة في عملية تحقيق التقارب بين المعايير الدولية للإبلاغ المالي

مبررات التقارب

١٤- ساهم عدد من العوامل في تطور المعايير الدولية للإبلاغ المالي وتعجيل عملية تحقيق التقارب بينها منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي.

١٥- وعلى مدى العقود الثلاثة المنصرمة، تزايدت عولمة الاقتصاد العالمي وأسواق رؤوس الأموال وتكاملها. والأدلة على عولمة أسواق رؤوس الأموال واسعة الانتشار. فعلى سبيل المثال، يوجد في الوقت الراهن ٤٥٩ شركة غير أمريكية من ٤٧ بلداً على قائمة سوق نيويورك للأوراق المالية. وتمثل نحو ٢٠ في المائة من الشركات المسجلة في السوق وتساهم بنسبة ٣٣ في المائة في إجمالي رأس ماله. ويوجد على قائمة مؤشر نازداك ٣٣٨ شركة من ٣٥ بلداً. ونسبة ١٧ في المائة من الشركات المسجلة في سوق لندن للأوراق المالية والتي تساهم بأكثر من ٦٠ في المائة من رأس ماله شركات أجنبية. وترد نسب الشركات الأجنبية في أسواق أخرى مختارة على النحو التالي: يورونيكتس (Euronext) ٢٥ في المائة؛ وألمانيا ٢١ في المائة؛ ونيوزيلندا ٢١ في المائة؛ وسنغافورة ١٤ في المائة؛ وسويسرا ٣١ في المائة^(٥).

(٤) المعايير الدولية للإبلاغ المالي هي المعايير الدولية للمحاسبة التي وضعها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. ويشار إلى المعايير التي وضعها سلفه، أي اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة، باسم المعايير الدولية للمحاسبة. وتُعرف المجموعة الكاملة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية للمحاسبة، بما في ذلك ما يتصل بها من التفسيرات التي أصدرتها اللجنة الدولية لتفسيرات الإبلاغ المالي، مجتمعة باسم المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

(٥) P. Pacter, "What Exactly Is Convergence? *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation* 2 (1/2): 67-83

١٦- لقد أضحت أسواق رؤوس الأموال العالمية متكاملة ومتراصة إلى درجة أن استقرار سوق يؤثر على الأسواق الأخرى. وأصبحت الحاجة إلى وجود معايير عالمية للإبلاغ المالي لدعم استقرار الأسواق المالية الدولية أمراً بالغ الأهمية إلى درجة أن منتدى الاستقرار المالي اعتبر المعايير الدولية للإبلاغ المالي من بين المعايير العالمية الاثني عشر اللازمة لسلامة أداء الاقتصاد العالمي^(٦).

١٧- والمبرر الآخر لوجود معايير عالمية هو أنها يمكن أن تساعد على تحقيق قدر أكبر من حركة رؤوس الأموال ومن الكفاءة في مجال تخصيص الموارد وذلك بالحد من العوائق التقنية الناجمة عن اختلافات نظم المحاسبة الوطنية. فعندما تطرح الكيانات أوراقها المالية للتداول في أسواق خاضعة لولاية دول أخرى، يقتضي منها تقديم بيانات مالية مُعدة وفق المعايير المقبولة حيث تعترم عرض أوراقها المالية. وكلما ارتفع عدد الأسواق التي يود كيان أن يعرض فيها أوراقه المالية، ازداد تنوع معايير المحاسبة التي يتعين عليه التعامل معها.

١٨- يذكر في هذا الخصوص أن وجود مجموعة واحدة من معايير الإبلاغ المالي العالية الجودة والمعترف بها عالمياً يعود بفوائد جمة. فليس من شأنها وحسب تحسين حركة تدفقات رؤوس الأموال والحوار بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بل إن من شأنها كذلك خفض تكاليف جذب رؤوس الأموال. ذلك أنه يمكن لكيان يعد تقاريره المالية استناداً إلى معايير من ذلك القبيل تفادي تكاليف الإصدار والمعاملات الإضافية التي قد يتكبدها جراء إعداد بيانات مالية تمثل لمجموعة متنوعة من نظم المحاسبة. فوفقاً لبعض التقديرات، تنفق كل شركة من نحو ٢٥٠ شركة أوروبية مسجلة في أسواق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، ما بين ٥^(٧) و ١٠ ملايين دولار أمريكي سنوياً في سبيل الامتثال للشروط المتصلة بجعل بياناتها المالية متوافقة مع مبادئ المحاسبة التي تحظى بالقبول العام في الولايات المتحدة الأمريكية^(٨).

١٩- ثمة أيضاً تأكيدات بأن استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي سيحسن نوعية الإبلاغ المالي وسيكفل عرض أداء المؤسسات بطريقة أفضل. وقد وثقت دراسات مختلفة جدوى المعايير العالمية للإبلاغ المالي. وعلى سبيل المثال، قارنت دراسة أجراها مؤخرًا فريق من الباحثين ضم أحد أعضاء المجلس الدولي لمعايير المحاسبة التقارير المالية لكيانات اعتمدت المعايير الدولية للإبلاغ المالي مع عينة شبيهة من تقارير شركات لم تعتمد عليها. وشملت الدراسة عينة من شركات تستخدم تلك المعايير تنتمي إلى ٢٣ بلداً وغطت السنوات التي جرى فيها اعتمادها على مدى الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٣. وقد خلص الباحثون إلى أن الشركات، بعد أن اعتمدت المعايير الدولية للإبلاغ المالي، شهدت فيما يبدو تقلصاً في تكاليف إدارة الأرباح (عادة استخدام حيل المحاسبة لإخفاء الأداء

(٦) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن المعايير الاثني عشر في الموقع الإلكتروني لمنتدى الاستقرار المالي

في www.fsforum.org.

(٧) جميع الإشارات إلى "دولارات" (\$) تعني دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

(٨) According to Charlie McCreevy, European Commissioner for Internal Market and

Services, in a speech on the Commission's Financial Services Policy 2005–2010, Brussels, 18 July 2005.

الحقيقي) وتبينت الخسائر في الوقت المناسب إلى حد ما ووفرت بيانات أوثق صلة بقيمتها. وبقدر محدود، توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الكيانات التي اعتمدت المعايير الدولية للإبلاغ المالي شهدت انخفاضاً في تكلفة رأس المال^(٩).

نظرة عامة عن الاتجاهات السائدة في مجال تحقيق التقارب بين المعايير

٢٠- تسارعت خطى عملية تحقيق التقارب بين المعايير بشدة في السنوات الأخيرة. وتفيد التقارير بأن نحو ٩٠ بلداً عبر العالم تقتضي اليوم من الكيانات المسجلة في أسواقها استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي أو تسمح لها بذلك. وترد أمثلة على مقتضيات هذه المعايير في بعض الدول في الجدولين ١ و ٢.

الجدول ١ - أمثلة للبلدان والاقتصادات التي يقتضي فيها حالياً من جميع الشركات المحلية المسجلة بها استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الأردن	البوسنة والهرسك	جنوب أفريقيا	كينيا
أرمينيا	بيرو	جورجيا	مصر
إكوادور	ترينيداد وتوباغو	طاجيكستان	ملاوي
أوكرانيا	جامايكا	عمان	موريشيوس
بابوا غينيا الجديدة	جزر البهاما	غواتيمالا	ناميبيا
البحرين	جمهورية ترازيا المتحدة	غيانا	نيبال
بربادوس	الجمهورية الدومينيكية	قطر	نيكاراغوا
بلغاريا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية	قيرغيزستان	هايتي
بنغلاديش	السابقة	كرواتيا	
بنما	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	كوستاريكا	

المصدر: Deloitte Touche Tohmatsu, IAS Plus, 2005.^(١٠)

(٩) M. Barth, W. Landsman and M. Lang, *International Accounting Standards and Accounting Quality*, March 2005.

(١٠) ترد معلومات مفصلة في <http://www.iasplus.com/country/useias.htm>.

الجدول ٢ - أمثلة للبلدان والاقتصادات التي تسمح حالياً للشركات المحلية المسجلة بها باستخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي

أوروغواي	بوروندي	زامبيا	سوازيلند
أوغندا	بوليفيا	زمبابوي	سويسرا
برمودا	تركيا	سري لانكا	ليسوتو
بروني دار السلام	الجمهورية الدومينيكية	السلفادور	ميانمار
بوتسوانا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		

المصدر: Deloitte Touche Tohmatsu, IAS Plus, 2005.^(١١)

٢١ - وتختلف البلدان في مقتضياتها فيما يتعلق بتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ففي الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يتعين تطبيق تلك المعايير على البيانات المالية الموحدة للشركات المسجلة في الأسواق المالية. ويتعين بحكم القانون على الشركات غير المسجلة في الأسواق المالية، والتي يتجاوز عددها ثلاثة ملايين شركة، إعداد وتقديم بياناتها المالية وفق مبادئ المحاسبة التي تحظى بالقبول العام الواجبة التطبيق في الدول التي تنتمي إليها. غير أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي محولة بأن تسمح لتلك الشركات باستخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي في إعداد بياناتها المالية. ومن بين البلدان التي تقوم بذلك آيرلندا وسلوفينيا وفرنسا والمملكة المتحدة والنمسا. وفي بعض الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يقتضي من الكيانات غير المسجلة في أسواق الأوراق المالية إعداد بيانات مالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ ومن بين هذه البلدان سلوفاكيا وقبرص ومالطة. وتقتضي بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من الشركات غير المسجلة في أسواق الأوراق المالية استخدام مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً على الصعيد الوطني وتحظر عليها استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ومن بينها بولندا ولاتفيا وليتوانيا^(١٢).

٢٢ - وثمة أيضاً بلدان لا يُسمح فيها إلا لبعض الكيانات باستخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ومن بينها، على سبيل المثال، الاتحاد الروسي ورومانيا والصين وكازاخستان. وفي الوقت نفسه، لا يسمح عدد من البلدان، من بينها بعض من أكبر الاقتصادات في العالم، باستخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي للتسجيل في أسواق الأوراق المالية ما لم يتم على الأقل مواءمتها مع المعايير المحلية. ومن بين هذه البلدان الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكندا والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. غير أن الجهود جارية في سبيل مساواة المعايير المحلية مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وفي حين أن عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة مثل سنغافورة والفلبين وماليزيا والهند

(١١) يمكن الاطلاع على معلومات مفصلة في <http://www.iasplus.com/country/useias.htm>

(١٢) P. Pacter, "What Exactly Is Convergence? *International Journal of Accounting*,

Auditing and Performance Evaluation 2 (1/2): 67-83

لا تسمح في الوقت الراهن باستخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي فقد قامت بمواءمة مبادئ المحاسبة التي تغطي بالقبول العام محلياً بما يتوافق مع تلك المعايير الدولية.

٢٣- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يعمل مجلس معايير المحاسبة المالية والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ على تحقيق مستوى أفضل من التوافق بين مجموعتي المعايير الخاصة بهما وفقاً لاتفاق نورووك الذي وقّعه الكيانان^(١٣).

٢٤- وقد اضطلع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بعدة مشاريع تنفيذاً لهذا الاتفاق^(١٤). فقد استبدل على سبيل المثال المعيار الدولي للمحاسبة ٣٥ بالمعيار الدولي للإبلاغ المالي ٥، بشأن الأصول الثابتة المعروضة للبيع ووقف العمليات، بقصد التقارب مع بيان معيار المحاسبة المالية ١٤٤، بشأن المحاسبة الخاصة بإتلاف الأصول المعمرة أو التصرف فيها، الذي يتبعه مجلس معايير المحاسبة المالية. كما أن هذا الأخير قام بأنشطة تهدف إلى التقارب مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي في مجالات من قبيل المدفوعات في شكل أسهم وحساب تكاليف الطاقة العاطلة والإتلاف في تكلفة الجرد وعمليات تبادل الأصول. وفي منتصف عام ٢٠٠٥، نشر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية مقترحاتهما المشتركة الأولى لتحسين مستوى المحاسبة والإبلاغ فيما يتعلق بإتلاف الأعمال التجارية^(١٥).

٢٥- ومن بين القضايا الهامة ذات الصلة بالجهود التي يبذلها كل من مجلس معايير المحاسبة المالية والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة في سبيل تحقيق التقارب بين المعايير الخاصة بهما مسألة ما إذا كانت لجنة الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية ستقبل البيانات المالية التي تعدها الكيانات الأجنبية المسجلة في أسواق الأوراق المالية هناك دون مواءمتها بما يتوافق مع مبادئ المحاسبة التي تغطي بالقبول العام في الولايات المتحدة الأمريكية، ومتى يمكن أن يتم ذلك. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أعلنت اللجنة "خريطة الطريق" التي توضح الخطوات اللازمة لإلغاء شرط توافق البيانات المالية مع مبادئ المحاسبة التي تغطي بالقبول العام في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للشركات الأجنبية الخاصة التي تستخدم المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتشير خريطة الطريق إلى أن ذلك الشرط قد يلغى بحلول عام ٢٠٠٩ وربما قبل ذلك^(١٦). ولا يوجد في الوقت الراهن أي شيء يوحي بأن الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية سوف يسمح لها أو سوف تلزم باستخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي بدلاً من مبادئ المحاسبة التي تغطي بالقبول العام في الولايات المتحدة الأمريكية في إعداد تقاريرها المالية.

(١٣) ترد تفاصيل إضافية بشأن اتفاق نورووك في <http://www.fasb.org/news/memorandum.pdf>.

(١٤) Sir David Tweedie, Chairman, International Accounting Standards Board, and Thomas R. Seidenstein, Director of Operations, IASC Foundation, "Setting a Global Standard: The Case for Accounting Convergence", *Northwestern Journal of International Law & Business* 25 (3): 589-608.

(١٥) بيان صحفي للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

(١٦) للاطلاع على تفاصيل إضافية، انظر البيان الصحفي ٢٠٠٥-٦٢ للجنة الولايات المتحدة الأمريكية للأوراق المالية.

٢٦- كما أن مجلس معايير المحاسبة في اليابان يعمل حالياً على تحقيق التقارب بين معايير والمعايير الدولية للإبلاغ المالي. ففي آذار/مارس ٢٠٠٥، عقد المجلس المذكور بالاشتراك مع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة مناقشات أولية بشأن مشروع مشترك لتحقيق التقارب بين معاييرهما. وتقرر أن يتناول المشروع في المرحلة الأولى مواضيع من قبيل قياس عمليات الجرد (المعيار الدولي للمحاسبة ٢) والإبلاغ القطاعي (المعيار الدولي للمحاسبة ١٤) والكشف عن بيانات الشركاء (المعيار الدولي للمحاسبة ٢٤) وتوحيد سياسات المحاسبة المطبقة على فروع الشركات الأجنبية (المعيار الدولي للمحاسبة ٢٧) والممتلكات الاستثمارية (المعيار الدولي للمحاسبة ٤٠) (١٧).

٢٧- وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، نشر مجلس كندا لمعايير المحاسبة مشروع خطته الاستراتيجية الخمسية لإبداء التعليقات عليها. وتقتصر هذه الخطة الاستراتيجية التي كان من المفترض تلقي التعليقات عليها بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥ أن يوجه المجلس جهوده فيما يتعلق بشركات القطاع العام نحو المشاركة في الحركة الرامية إلى تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة على الصعيد العالمي. وتشير الخطة إلى أن أفضل وسيلة للتوصل إلى مجموعة موحدة من معايير المحاسبة المقبولة عالمياً والعالية الجودة تكمن في مواءمة مبادئ المحاسبة التي تغطي بالقبول العام في كندا بما يتوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي خلال فترة انتقالية من المتوقع أن تستغرق خمس سنوات (٢٠٠٦-٢٠١١). ويتوخى المقترح أن يتوقف في نهاية الفترة الانتقالية العمل بالمبادئ الكندية كأساس قائم بذاته ومتميز للإبلاغ المالي تستند إليه شركات القطاع العام (١٨).

مكافئ المعايير الدولية للإبلاغ المالي الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي

٢٨- اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ستلزم القواعد السارية المفعول في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالنشرات الإعلامية الشركات الأجنبية التي تود عرض أوراقها المالية على المستثمرين في الاتحاد بإعداد نشراتها، بما في ذلك تقاريرها المالية، وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي وافق عليها الاتحاد الأوروبي أو ما يعادلها. وتنطبق هذه الشروط أيضاً، بموجب الأمر التوجيهي المتعلق بالشفافية (١٩)، على الكيانات الأجنبية المسجلة بالفعل في الاتحاد الأوروبي. وستعتبر مبادئ المحاسبة التي تغطي بالقبول العام في بلدان ثالثة معادلة للمعايير الدولية للمحاسبة/المعايير الدولية للإبلاغ المالي "حينما تمكن البيانات المالية المعدة وفق مبادئ المحاسبة التي تغطي بالقبول العام

(١٧) انظر البيان الصحفي الصادر عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥، بعنوان المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ومجلس اليابان لمعايير المحاسبة يعقدان اجتماعاً أولياً بشأن مشروع مشترك لتقريب المعايير، <http://www.iasb.org>.

(١٨) معايير المحاسبة في كندا: يمكن الاطلاع على الاتجاهات التي يعد بها المستقبل في <http://www.acsbcanada.org/>.

(١٩) الأمر التوجيهي 2004/109/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي.

في بلدان ثالثة المستثمرين على أقل تقدير من اتخاذ قرارات مماثلة فيما يتعلق بالاستثمار أو تصفية الاستثمار، كما لو كانوا قد زُودوا ببيانات مالية أعدت استناداً إلى المعايير الدولية للمحاسبة/المعايير الدولية للإبلاغ المالي^(٢٠).

٢٩- وقد كلفت المفوضية الأوروبية لجنة منظمي الأوراق المالية الأوروبية بتقييم مبادئ المحاسبة التي تغطي بالقبول العام في بلدان ثالثة. كما شملت مهمتها وصف آليات الإنفاذ القائمة في البلدان الثلاث التي جرى استعراض معايير المحاسبة التي تعتمد عليها بغرض معادلتها.

٣٠- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، نشرت اللجنة ورقة مشاورات عن استعراضها لمعايير المحاسبة الكندية واليابانية والأمريكية لتحديد مدى معادلتها للمعايير الدولية للإبلاغ المالي^(٢١). وقد أتمت مشورتها التقنية النهائية للمفوضية الأوروبية بشأن المعادلة بين مبادئ المحاسبة التي تغطي بالقبول العام في كل من كندا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي في أوائل تموز/يوليه ٢٠٠٥. وبناءً على تقييمها، خلصت اللجنة إلى أنه بالنظر إلى احتياجات المستثمرين في الأسواق المالية بالاتحاد الأوروبي، يمكن أن تعتبر كل مجموعة من تلك المبادئ إجمالاً معادلة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، شريطة إدخال عدد من التحسينات عليها (مزيد من الكشف).

٣١- وبناءً على الاستنتاج الذي خلصت إليه اللجنة، لن يقتضي من الشركات المسجلة في الأسواق المالية بالاتحاد الأوروبي التي تقدم بياناتها المالية وفق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في أي من البلدان الثلاث القيام بالمساوقة التامة لبياناتها مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وبدلاً من ذلك، يُتوقع من هذه الشركات تقديم كشف إضافي يتعلق بقائمة من الاختلافات الهامة بين كل مجموعة على حدة من تلك المبادئ والمعايير الدولية للإبلاغ المالي حددتها لجنة منظمي الأوراق المالية الأوروبية في المشورة التي قدمتها^(٢٢).

ثانياً - القضايا الرئيسية المتصلة بالتنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

نطاق تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي

٣٢- وضعت المعايير الدولية للمحاسبة في بداية الأمر بقصد إعداد حسابات موحدة للشركات المسجلة في الأسواق المالية. غير أنه مع تزايد عولمة الاقتصادات والأسواق المالية أخذ عدد الشركات ذات الأنشطة الدولية في التنامي كما أن استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي الدولي أخذ في التزايد. وفي البلدان التي هي بصدد بناء

(٢٠) The Committee of European Securities Regulators, Concept Paper on Equivalence of Certain Third Country GAAP and on Description of Certain Third Country Mechanisms of Enforcement of Financial Information, Consultation Paper, October 2004

(٢١) Committee of European Securities Regulators, Draft Technical Advice on Equivalence of Certain Third Country GAAP and on Description of Certain Third Countries' Mechanisms of Enforcement of Financial Information, Consultation Paper, April 2005, available at <http://www.cesr-eu.org>

(٢٢) لجنة منظمي الأوراق المالية الأوروبية، بيان صحفي - الرمز ٠٥-٤٥١، ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

أو تحسين هياكلها الأساسية في مجال المحاسبة، يعتبر المستثمرون، ولا سيما الدوليون منهم، تقارير الشركات التي تستند إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي أكثر موثوقية وأوضح من التقارير المعتادة.

٣٣- لذلك، تحاول السلطات التنظيمية في العديد من البلدان تحسين لوائحها القانونية في مجال المحاسبة وتعتمد في بعض الحالات المعايير الدولية للإبلاغ المالي كشرط قانوني فيما يتعلق بالكيانات الاعتبارية. وفي مثل هذه الحالات، قد تكون إحدى المسائل المتصلة بالتنفيذ المطروحة في بلد من البلدان ضرورة مواءمة إطارها التشريعي الوطني بما يتوافق مع مقتضيات المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وهو أمر قد يشمل عدداً من القوانين التشريعية التي تتأثر بتحول من ذلك القبيل.

٣٤- وتمثل مجموعة أخرى من القضايا الهامة التي يتواصل النقاش بشأنها فيما إذا كان الانتقال إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي سيؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وما هو الشكل الذي سيتخذه ذلك التأثير، وما إذا كان من الضروري وضع مجموعة منفصلة من المعايير لتلك المؤسسات، وما هو الأساس المفاهيمي والمنهجي الذي ينبغي أن تقوم عليه هذه المعايير. ويؤكد كثيرون أنه بالنظر للطابع المعقد للمعايير الدولية للإبلاغ المالي فإن التكاليف التي ستتكبدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تطبيقها قد تفوق ما تعود به من فوائد. وهناك مسألة أخرى وهي ما إذا كانت مواءمة المعايير على الصعيد الدولي ينبغي أن تمس أصغر الشركات أم ينبغي معالجة الموضوع على الصعيد الوطني.

٣٥- ويعكف فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ على تناول هذه المسألة منذ عام ٢٠٠٠ عندما ناقش أول الأمر أثر تزايد المعايير الدولية للإبلاغ المالي من حيث الحجم والتعقيد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والحاجة إلى وجود مبادئ توجيهية مبسطة ومفهومة وميسرة فيما يخص ذلك القطاع. كما حث المجلس الدولي لمعايير المحاسبة على معالجة احتياجات ذلك القطاع. وأجرى فريق الخبراء مداولات بشأن هذه المسألة خلال ثلاث دورات متعاقبة، وأصدر في عام ٢٠٠٣ مبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يخص المستويين ٢ و ٣. وتستند الإرشادات إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي وتهدف إلى مساعدة العدد المتنامي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الانتقال بسلاسة من المستوى ٣ إلى المستوى ٢ ثم إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي^(٢٣).

٣٦- وفي عام ٢٠٠١، استعمل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة مشروعاً لمعالجة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم^(٢٤). ويُتوقع أن يصدر المشروع معايير خاصة بتلك المؤسسات بحلول عام ٢٠٠٨. كما أن فرقة العمل الدائمة المعنية بالدول النامية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين والتي أنشئت مؤخراً تعكف أيضاً على النظر

(٢٣) يمكن الاطلاع على الوثائق المتعلقة بالمبادئ التوجيهية التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (المستويان ٢ و ٣ من المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) <http://www.unctad.org/isar>.

(٢٤) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية بشأن مشروع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في http://www.iasb.org/current/active_projects.asp.

في مسألة مدى ملائمة المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما من منظور الدول النامية. وتقدم أمانة الأونكتاد إسهامات بشأن هذه المسألة إلى المبادرتين.

القضايا المؤسسية

٣٧- يبدو أن هناك تركيزاً متزايداً على الصعيد الدولي على التحديات التي ينطوي عليها تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وعلى المسائل ذات الصلة فيما يخص الأصول المرعية في وضع المعايير العالمية والآليات المؤسسية اللازمة لتحقيق الانساق في مجال تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي عبر الحدود. ففي عام ٢٠٠٤، على سبيل المثال، أمر الاتحاد الدولي للمحاسبين بإجراء دراسة بشأن أوجه الصعوبة والنجاح في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية للمحاسبة^(٢٥). وقد سلطت الدراسة الضوء على المسائل الهامة التي يتعين على الجهات صاحبة المصلحة معالجتها للتغلب على التحديات المطروحة في مجال تطبيق هذه المعايير.

٣٨- ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، يدأب البنك الدولي على إعداد تقارير عن مراعاة المعايير والمواثيق المتعلقة بالمعايير والممارسات المتبعة في مجالي المحاسبة ومراجعة الحسابات في أوساط أعضائه^(٢٦). ويتمثل هدف تلك التقارير في تقييم مدى توافق المعايير الوطنية في مجالي المحاسبة ومراجعة الحسابات مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية للمحاسبة ودرجة امتثال الكيانات من الشركات للمعايير المعتمدة في مجالي المحاسبة ومراجعة الحسابات في البلد الذي يخضع للتقييم. وتقدم هذه التقارير للدول الأعضاء توجيهات مفيدة بشأن تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية للمحاسبة بنجاح. وقد لُخصت بعض النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها في تقرير أعده البنك الدولي في عام ٢٠٠٤^(٢٧).

٣٩- ومن بين الدلائل الأخرى على تزايد الاهتمام بالمسألة صدور نسخة منقحة من دستور مؤسسة اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة. ويدعو أحد التعديلات التي تم إدخالها على هذا الدستور الذي صدر في تموز/يوليه ٢٠٠٥ الأمناء إلى فهم وتفهم التحديات المتصلة باعتماد وتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي^(٢٨).

(٢٥) Peter Wong, *Challenges and Successes in Implementing International Standards: Achieving Convergence to IFRSs and ISAs*, International Federation of Accountants, September 2004.

(٢٦) للاطلاع على تقارير البنك الدولي عن مراعاة المعايير والمواثيق المتعلقة بالمعايير والممارسات المتبعة في مجالي المحاسبة ومراجعة الحسابات، يرجى زيارة http://www.worldbank.org/ifa/rosc_aa.html.

(٢٧) "تنفيذ المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ ومراجعة الحسابات: الدروس المستفادة من برنامج البنك الدولي بشأن المعايير وقواعد الممارسة الحسنة فيما يخص المحاسبة ومراجعة الحسابات"، *International Accounting and Reporting Issues, 2004 Review*, UNCTAD, 2005.

(٢٨) يمكن الاطلاع على النسخة المنقحة من دستور مؤسسة اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة في http://www.iasb.org/uploaded_files/documents/8_887_RevisedConstitution1July2005.pdf.

٤٠- ودُعِيَ لدى مراجعة الدستور إلى اتخاذ خطوات لتعزيز دور المجلس الاستشاري للمعايير التابع للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة كي تصبح عملياته أكثر فعالية ولتحسين الروابط والحوار بين أعضائه من جهة والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة والأمناء من جهة أخرى، وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل الاستراتيجية والتنفيذية في حدود علاقتها بعملية وضع المعايير.

٤١- ومن بين العناصر الأخرى اللازمة لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي بكفاءة أن تتسم المناقشات بالتنوع والشمول من الناحية الجغرافية. ولتناول مسألة الدستور الجديد، رُفِعَ عدد الأمناء من ١٩ إلى ٢٢. وسيأتي الأمناء الإضافيون الثلاثة من بلدان تقع خارج أمريكا الشمالية وأوروبا. ولقد وضعت هذه المسألة أيضاً في الاعتبار في الهيكل الجديد للمجلس الاستشاري للمعايير، وذلك باختيار رئيس جديد ينتمي إلى اقتصاد ناشئ مثل البرازيل^(٢٩). غير أن هذه الآليات لا تزال في طور الإنشاء، ويبدو أن من اللازم اتخاذ خطوات إضافية لتيسير مشاركة أوسع للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الحوار العالمي. ومن بين الآليات التي نوقشت في عدد من المناسبات المشاركة عبر التمثيل الإقليمي.

٤٢- ويتطلب التطبيق الفعال كذلك وجود آلية للتفاعل المتواصل بين واضعي المعايير وواضعي الأنظمة الوطنية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أصدر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة مشروع مذكرة تفاهم بشأن دور واضعي معايير المحاسبة وعلاقتهم بالمجلس وهو ما يمثل خطوة هامة على طريق إنشاء آلية من ذلك القبيل. غير أنه قد يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات لكفالة جودة واستمرار التفاعل بين واضعي المعايير على الصعيدين الوطني والعالمي لضمان الاتساق بين المعايير الدولية للإبلاغ المالي والأنظمة الوطنية والتطبيق اللائق لتلك المعايير.

٤٣- وتبقى مهمة تفسير المعايير الدولية للإبلاغ المالي من اختصاص اللجنة الدولية لتفسيرات الإبلاغ المالي. ومن المتوقع أن يتزايد الطلب على إرشاداتها في مجال التطبيق وبالتالي حجم عملها ازدياداً "هائلاً" بعد عام ٢٠٠٥^(٣٠). وفي تقرير الاستعراض السنوي لعام ٢٠٠٤ الذي أجراه الفريق الأوروبي الاستشاري للإبلاغ المالي، دعا رئيس فريق الخبراء التقنيين التابع لهذا الفريق اللجنة الدولية لتفسيرات الإبلاغ المالي إلى التعجيل بوتيرة أنشطتها لتلبية الطلب المتوقع^(٣١). ويُعزى ارتفاع الطلب إلى تزايد عدد المؤسسات التي تطبق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وتباين هذه المؤسسات من حيث مجال الاختصاص والحجم والهيكل الأساسية وهيكل الملكية ودرجة التطور في مجال المحاسبة. ومما يزيد المهمة تعقيداً أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي دائمة التطور حيث يُنتظر أن تشهد عدداً من التغييرات الجديدة.

(٢٩) انظر البيان الصحفي الذي أصدره المجلس الاستشاري للمعايير في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، "ل. نيلسن كارفالهو يُعيّن رئيس المجلس الاستشاري للمعايير".

(٣٠) Katherine Schipper, "The Implementation of International Accounting Standards in Europe: Implications for International Convergence", *European Accounting Review* 14 (1): 101-126.

(٣١) يمكن الحصول على الاستعراض السنوي لعام ٢٠٠٤ الذي أجراه الفريق الأوروبي الاستشاري للإبلاغ المالي من <http://www.efrag.org>.

٤٤ - لذلك يمكن التساؤل عما إذا كانت هناك حاجة إلى آليات إضافية لتلبية طلب بذلك الحجم والتنوع. فعلى سبيل المثال، أصدرت اللجنة الدولية لتفسيرات الإبلاغ المالي خلال سنوات عملها الأربع ست تفسيرات تم سحب إحداها (التفسير ٣). ولتذليل هذه الصعاب، أصدر الفريق الأوروبي الاستشاري للإبلاغ المالي في تموز/يوليه ٢٠٠٥ ورقة مناقشة بعنوان "تحقيق الاتساق في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في أوروبا"^(٣٢). ويتمثل هدف الورقة في الحصول على معلومات بشأن المسائل المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي المطروحة في أوروبا وتقييم الحاجة إلى إجراءات المتابعة. ويؤكد بعض الخبراء أيضاً أنه قد يلزم الإرشاد التقني على الصعيد الوطني كي تؤخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الخاصة التي يتقرر فيها أمر كيفية تسجيل الصفقات والإبلاغ عنها.

٤٥ - ومن بين المسائل الأخرى المتصلة بالتحديات المؤسسية التي يطرحها تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وجود آلية للترجمة، وهو أمر يقتضي أيضاً وجود تفاعل متواصل بين السلطات الوطنية والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة. يذكر أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي توضع وتُنشر رسمياً باللغة الإنكليزية؛ ويحتاج العديد من الدول الأعضاء إلى قدر هائل من الوقت والموارد الأخرى لترجمة نصوصها إلى لغاتها الوطنية. وتطرح هذه العملية تحدياً كبيراً، ولا سيما في البلدان التي تقل فيها القدرة على القيام بهذا النوع الدقيق من الترجمة التقنية.

٤٦ - وفي مثل هذه الحالات، قد يتعين إجراء مشاورات مع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بشأن المصطلحات المقترحة، ولا سيما في الحالات التي يوجد فيها تعارض مع المصطلحات أو حتى التشريعات الوطنية القائمة. ورغم أن هذه الآليات ضرورية على وجه الخصوص في بداية عملية التطبيق، فلا بد من ترسيخها بوصفها جزءاً ملازماً لآلية عالمية لوضع المعايير، ما دامت المعايير الدولية للإبلاغ المالي ستتغير على مر الزمن كي تعكس احتياجات الهياكل المالية الدولية.

٤٧ - كما أن الاختلافات في الترجمة قد تُحدث تبايناً في مجال تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وعلاوة على ذلك، فإن التأخر في "اعتماد" هذه المعايير على الصعيد المحلي وفي ترجمة الجديد منها إلى اللغات المحلية، وكذلك نشر المعايير المترجمة في الجريدة الرسمية في بعض الدول قبل أن تصبح مُلزِمة قانوناً قد يعني أن المجموعة المتاحة منها بلغة محلية قد لا تشمل في نقطة ما البعض منها نظراً للتأخر في ترجمتها ونشرها في الجريدة الرسمية. وقد تؤدي هذه التباينات إلى تطبيق مجموعات مختلفة من المقتضيات المتعلقة بتلك المعايير في بلدان مختلفة مما قد يسفر عن إعداد تقارير مالية لا تتفق والنسخة الأصلية منها أو تكون غير قابلة للمقارنة. لذلك، فإن هناك حاجة ماسة إلى وجود آلية للتنسيق وإطار زمني معقول لترجمة تلك المعايير إلى اللغات الوطنية. ويمكن أن يشمل ذلك قاعدة بيانات خاصة بالقضايا التي طُرحت والكيفية التي تمت بها تسويتها.

٤٨ - ومن بين العناصر الهامة الأخرى المكونة لآلية عالمية لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي توافر الموارد البشرية ومواد التدريب المتوافقة مع هذه المعايير. فتوافر مواد التدريب وبرامج التأهيل التي تمنح شهادات في مجال المعايير الدولية للإبلاغ المالي محدود جداً في أيامنا هذه نظراً لبعض العوامل من بينها عوائق تتصل باللغة

(٣٢) يمكن الاطلاع على ورقة المناقشة في <http://www.efrag.org>.

والتكاليف. ولم يخضع الكثير من المواد والبرامج المتاحة حالياً ذات الصلة بهذه المعايير لتقييم دولي مستقل فيما يخص مدى امتثالها لها نظراً لعدم وجود آلية للقيام بذلك.

٤٩ - بالإضافة إلى المعايير عالية الجودة للإبلاغ المالي، تتضمن الأسس السليمة للإبلاغ المالي ممارسات فعالة في مجال إدارة الشركات ومراقبة داخلية قوية لعملية الإبلاغ المالي ومعايير وممارسات عالية الجودة في مجال مراجعة الحسابات وآليات فعالة للإنفاذ أو الرقابة^(٣٣). وبالتالي فإن نجاح تطبيقها سيتوقف جزئياً على قوة تحمل العناصر الأخرى المكونة لهيكل عالمي للإبلاغ المالي. لذلك، من المهم وجود تنسيق وثيق بين جميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

٥٠ - وتضطلع الجهات المزولة لمهنة المحاسبة من خلال الاتحاد الدولي للمحاسبين ومنظمات التنمية الدولية من قبيل البنك الدولي والأونكتاد وغيرهما بدور هام في تعزيز الهياكل الأساسية العالمية للإبلاغ المالي. فبالإضافة إلى المجلس الدولي لمعايير المحاسبة والتأمين، تقوم لجان أخرى لوضع المعايير تندرج ضمن الاتحاد الدولي للمحاسبين، مثل اللجان المعنية بالتعليم وأخلاقيات المهنة، بتقديم إرشادات تسهم في التطبيق الناجح للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والعناصر الأخرى المكونة للهياكل الأساسية الدولية للإبلاغ المالي.

٥١ - ويوجد عدد من التحديات المؤسسية أيضاً على الصعيد الوطني. ومن هذه التحديات صياغة استراتيجية لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. فينبغي من جهة، أن تنسق أي استراتيجية مع استراتيجية المجلس الدولي لمعايير المحاسبة وخطة عمله ويتعين أن تضع في الاعتبار حقيقة أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي "متغيرة". وينبغي من جهة أخرى، أن تتيح الاعتماد المنتظم لتلك المعايير وتطبيقها العملي، وهو ما يعني ضمناً توافر الإرشادات اللازمة بشأن كيفية تطبيقها في السياق الوطني واتخاذ خطوات لتحاشي التضارب المحتمل مع الأنظمة الوطنية.

٥٢ - وتتمثل مسألة أخرى في ما إذا كان من الضروري وجود آلية للتصديق على المعايير الدولية للإبلاغ المالي في إطار الهياكل الأساسية لتطبيقها. ففي الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، لا بد أن تخضع هذه المعايير بعد أن يصدرها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة للتصديق قبل أن تُلزم الشركات المسجلة في الاتحاد بتطبيقها. ويمكن أن تفرز عملية التصديق معايير تختلف عن تلك التي أصدرها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة أصلاً كما حصل في حالة المعيار ٣٩ الذي صيغ في الاتحاد الأوروبي. وتعتمد دول أعضاء أخرى، مثل أستراليا ونيوزيلندا، المعايير الدولية للإبلاغ المالي بعد أن تدخل عليها تعديلات لتلبية الاحتياجات الوطنية الخاصة.

٥٣ - لكن آلية للتصديق من ذلك القبيل قد تطرح مشكلاً آخر على صعيد التطبيق إذ إن إنشاءها وسيرها الجيد يستلزمان وجود كم هائل قد لا يتوافر بسهولة في البلدان ذات الأسواق المالية الأقل تطوراً من الخبرات والموارد اللازمة لإصدار أحكام تتعلق بالتصديق على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

US Securities and Exchange Commission, SEC Concept Release on International (٣٣)
.Accounting Standards, 2000

٥٤- وثمة حاجة إلى بذل جهود ضخمة لتتقيد جميع مستعملي المعلومات المستندة إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي إذ إن التقارير المستندة إلى تلك المعايير قد تختلف، حسب الدول، اختلافاً هائلاً عن مثيلاتها التي أُعدت وفق مبادئ المحاسبة السابقة التي كانت تحظى بالقبول العام. ويمكن أن تشمل الفئات المستهدفة السلطات المسؤولة عن الأنظمة والضرائب والمستثمرين والمحللين الماليين ووكالات التصنيف والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات.

٥٥- وتتمثل إحدى القضايا المؤسسية الأخرى التي تُطرح على الصعيد الوطني في ضرورة تنسيق المتطلبات التشريعية التي تتصل أو تتأثر بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي إذ إن تطبيقها يمكن أن يخلف آثاراً على عدد من المجالات التشريعية. وكلما كان الإطار التنظيمي في بلد أكثر تعقيداً، ازداد مقدار الجهد اللازم لتحقيق الاتصاف بين هذه المتطلبات على الصعيد الوطني.

٥٦- ومن ثم فإن من المهم وضع تعريف واضح للسلطة التي تتمتع بها المعايير الدولية للإبلاغ المالي قياساً إلى متطلبات الإبلاغ الأخرى التي قد تكون موجودة في دولة ما. ومن الضروري أيضاً وجود آلية للتنسيق على الصعيد الوطني لكفالة وضع مثل هذه القضايا في الاعتبار. فينبغي على سبيل المثال، لأي تقييم لأثر الانتقال إلى تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي أن يبحث الآثار المحتملة على قطاعات الضرائب ومراقبة الأسعار والإحصاءات والتعديلات أو ترتيبات التسوية الممكنة التي قد يتحتم اتخاذها كجزء من عملية الانتقال إذا كان المطلوب هو الحفاظ على القاعدة الضريبية والسجلات الإحصائية الموجودة قبل تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ومن الممكن أيضاً أن تتأثر مجالات تشريعية أخرى من قبيل قانون الشركات بل حتى المعايير التشريعية الأرفع مستوى. وقد تخضع بعض قطاعات الاقتصاد من قبيل قطاعي المصارف والتأمين لأنظمة إضافية يمكن أن تشمل مقتضيات خاصة تتعلق بالإبلاغ.

٥٧- فعلى سبيل المثال، عندما تنتقل مؤسسة تجارية من مرحلة استخدام المعايير المحلية للإبلاغ المالي إلى المعايير الدولية، فإن أنصبتها المالية التي يقدم إليها المقرضون التمويل على أساسها قد تتأثر إلى حد كبير. وقد يتعين بالتالي على الكيانات استعراض الاتفاقات التي عقدها مع المقرضين وتقييم أثر عملية الانتقال على أنصبتها. وقد تنطوي هذه العملية على إجراء مزيد من المفاوضات مع المقرضين بخصوص الانتقال إلى المعايير الدولية. وإذا تعذر على مقرض ومقترض انتقالاً إلى اتباع المعايير الدولية التوصل إلى اتفاق بشأن الأنصبة القائمة على المعايير الدولية، فقد يتعين على المقترض تقديم تقارير مالية استناداً إلى مبادئ المحاسبة السابقة. ومعنى هذا أنه يتعين على المقترض الاحتفاظ بمجموعات متعددة من السجلات المالية، وهو ما يقلل من جدوى المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٥٨- غالباً ما يضع قانون الشركات الذي يختلف عادةً باختلاف الدول أو الاتفاقات المتعلقة باندماج كيانات معينين حدوداً قصوى لمقدار الأموال الذي يمكن لكيان اقتراضه. ويمكن تحديد هذا السقف قياساً إلى رأس المال القانوني للكيان، استناداً إلى مبادئ المحاسبة التي تحظى بالقبول العام محلياً. وبعد الانتقال إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي، قد يجد الكيان نفسه في وضع يشكل إخلالاً بهذه المقتضيات إذا لم يتم إجراء تعديلات تشريعية كي تعكس أثر تلك المعايير الدولية.

٥٩ - وهناك مسألة ذات صلة هي المقتضيات التنظيمية التي يتعين على أي كيان استيفاؤها كي يتسنى له توزيع أرباح الأسهم على المساهمين. وفي أغلب الحالات، يتم تحديد هذه المقتضيات وفق الإيرادات غير المخصصة المحتفظ بها أو ما يعادلها التي يحتاج إليها الكيان كي يستطيع دفع أرباح الأسهم. غير أن هذه المقتضيات، ما لم يتم إجراء التعديلات اللازمة، ستظل تستند إلى مبادئ المحاسبة التي تحظى بالقبول على الصعيد الوطني حتى بعد انتقال الكيان إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وقد تسبب هذه الحالة ارتباكاً غير مقصود فيما يتعلق بقدرة الكيان على توزيع أرباح الأسهم.

٦٠ - وثمة حاجة إلى بذل جهود كبيرة لتثقيف القائمين على إعداد التقارير التي تستند إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ولا سيما في البلدان التي لم تُستخدم فيها المحاسبة من قبل كأداة لاتخاذ قرارات بشأن الاستثمار. ولكفالة التطبيق المتساوق لهذه المعايير، ينبغي ألا يقتصر التدريب على المسائل المتعلقة بالمحاسبة بل يجب أن يغطي أيضاً مجالات ذات صلة مثل المالية والاستثمار. كما ينبغي بذل جهود متضافرة من أجل تدريب مستعملي المعلومات المستندة إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ويمكن أن يشملوا السلطات المسؤولة عن الأنظمة والضرائب والمستثمرين والمحللين الماليين ووكالات التصنيف والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات.

قضايا الإنفاذ

٦١ - يعد الإنفاذ الفعال أمراً أساسياً للتطبيق الناجح للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. والإنفاذ الفعلي لمعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات، بما في ذلك قوانين الأوراق المالية والشركات، هو أمر ينبغي معالجته على الصعيد الوطني. ذلك أن البلدان لديها آليات وتقاليده وقدرات مختلفة لإنفاذ مثل هذه المعايير والقوانين المتصلة بها.

٦٢ - وبالتالي فإن وجود آلية دولية للتنسيق بين آليات الإنفاذ المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي يعد أمراً أساسياً للنجاح في تفسير هذه المعايير وتطبيقها. وفي الوقت الراهن توفر المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية هيكلاً أساسياً هاماً لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالإنفاذ التي يجري الاضطلاع بها على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالشركات المسجلة في القطاع العام.

٦٣ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، أعلنت المنظمة المذكورة أن لجنتها التقنية بدأت مشروعاً بشأن "التفسيرات التنظيمية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي". والهدف المنشود من هذا المشروع هو تيسير الاتصالات بين أعضاء المنظمة بغرض تعزيز الاتساق في تطبيق وإنفاذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. والنتائج الرئيسية المتوقعة أن يحققها المشروع هي إنشاء قاعدة بيانات مركزية للقرارات التنظيمية وبدء عملية لتيسير الاتصال والتعاون بين الجهات التنظيمية والجهات المنوطة بالإنفاذ فيما يخص المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأعلنت المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية أيضاً أن لجنتها التقنية ستقوم بمبادرة محورها "استعراض عملية إنفاذ وتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي".

٦٤ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أعلنت المنظمة أنها وزعت ورقة مناقشة على أعضائها تُحمل المبادئ المقرر اعتمادها والخيارات المتاحة في النهج التي تتبعها لتشجيع التعاون والتشاور فيما بين الأعضاء في مجال تفسير وإنفاذ

المعايير الدولية للإبلاغ المالي^(٣٤). ومن المتوقع أن تسفر المبادرة عن نموذج نهائي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ في وقت مناسب للاستعانة به في عمليات استعراض البيانات المالية السنوية لعام ٢٠٠٥.

٦٥- وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي أكثر اتساقاً فيما يتعلق بإنفاذ الأعراف والممارسات. فقد تم إدراك أهمية تنسيق عملية إنفاذ معايير الإبلاغ المالي في وقت مبكر. وعلى وجه الخصوص، أنشأت المفوضية الأوروبية بموجب قرارها المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (2001/1501/EC) لجنة منظّمي الأوراق المالية الأوروبية. وتتمثل أهدافها الرئيسية في تحسين التنسيق فيما بين منظّمي الأوراق المالية؛ والعمل كفريق استشاري يساعد المفوضية الأوروبية، على وجه الخصوص، في مجال إعدادها لمشاريع تدابير التنفيذ في ميدان الأوراق المالية؛ وكفالة قدر أكبر من التنسيق والالتزام بالمواعيد في التنفيذ اليومي للتشريعات في الاتحاد الأوروبي. وقد أصدرت اللجنة حتى الآن معيارين يتعلقان بإنفاذ المعلومات المالية وتنسيق أنشطة الإنفاذ على التوالي^(٣٥).

المسائل التقنية

٦٦- ينطوي تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي أيضاً على عدد من التحديات التقنية. ذلك أن طابعها التقني الذي يزداد تعقيداً بل وبمجرد حجمها الهائل يجعلان مهمة تطبيقها العملي أمراً شديداً الصعوبة، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تفتقر إلى الخبرات والموارد والهياكل الأساسية اللازمة لإنجاز مهمة تتسم بمثل هذا القدر من الشمول.

٦٧- ومن السمات الهامة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي أنها تستند إلى مبادئ محددة. وفي حين أن هذا قد يكون مفيداً في تطبيقها في مجموعة متنوعة من النظم القانونية والظروف، فإنه قد يسهم أيضاً في خلق أوجه عدم اتساق غير مقصودة عندما يكون هناك تفاوت في إلمام القائمين على تنفيذ المعايير بالمعارف اللازمة للقيام بذلك بفعالية ودقة. ويصبح هذا التحدي أكثر صعوبة عندما تبدأ البلدان في الانتقال إلى تطبيق هذه المعايير بدون وجود كتلة حرجة من مزاوي مهنة المحاسبة من ذوي التدريب الجيد والتمرس الكافي الذين يلمون بالمبادئ التي تشكل أساس استخدام المعلومات المتعلقة بالمحاسبة لاتخاذ قرارات بشأن الاستثمار.

٦٨- وفي حين أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي توضع على صعيد عالمي، نجد أن معظم مزاوي مهنة المحاسبة المسؤولين عن تطبيقها قد تلقوا في العادة تدريباً على تطبيق معايير المحاسبة المحلية. وفي الحالات التي تتوافر فيها خيارات في مجال تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، من المرجح أن يميل القائمون على التقارير المالية إلى تفضيل الخيارات الأقرب إلى المقتضيات المنصوص عليها في مبادئ المحاسبة التي تحظى بالقبول العام على صعيد أوطانهم. فعلى سبيل المثال، قال المسؤول المالي الرئيسي في شركة ING Group NV أثناء حلقة دراسية نظمته الشركة بشأن أثر انتقالها إلى تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي إنه عندما أتيحت للشركة إمكانية الاختيار انتهى بها الأمر

(٣٤) المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، البلاغ الختامي لمؤتمرها السنوي الثلاثين، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٣٥) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن معايير لجنة منظّمي الأوراق المالية الأوروبية في

<http://www.cesr-eu.org>.

إلى تفضيل خيار أقرب ما يمكن ما كانت تقوم به من قبل (أي الارتكان إلى مبادئ المحاسبة التي تحظى بالقبول العام على الصعيد الوطني)^(٣٦).

٦٩- ومن بين المسائل التقنية الرئيسية متطلبات قياس القيمة السوقية العادلة التي أضحت إحدى السمات الهامة لبعض المعايير الدولية للإبلاغ المالي. فبالنظر إلى الأدوات المالية المبتكرة بصورة متزايدة والسيولة المتنامية للأسواق المالية، هناك مبررات تدعو إلى القول بأن القيمة السوقية العادلة أكثر أهمية لمستعملي المعلومات المالية من التكاليف التاريخية. وفي هذا السياق، لاحظ بول فولكر، Paul Volcker، رئيس مجلس أمناء المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، على سبيل المثال، أن "سجل قواعد القيمة التاريخية يبدو غير صالح لعالم مؤلف من طبقات متعددة من أشكال التمويل المتغيرة"^(٣٧). كما أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي تشترط أو تتيح قياس القيمة السوقية العادلة للعديد من البنود غير المالية، من بينها الممتلكات والمصانع والمعدات؛ والممتلكات الاستثمارية؛ والأصول الزراعية؛ والأصول التي جرى احتيازها بمنح حكومية؛ والأصول المعروضة للبيع.

٧٠- وفي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حيث الاقتصاد متطور جداً، يُتوقع أن تنسم أسواق رؤوس الأموال بقدر كاف من السيولة بحيث يسهل الحصول على المعلومات اللازمة لقياس القيمة السوقية العادلة. فكلما ازدادت سيولة الأسواق، ازداد احتمال توفيرها المعلومات اللازمة للقياس بحيث تعكس بدقة شديدة القيمة الأساسية للبند الذي يجري قياسه.

٧١- غير أن سيولة أسواق رؤوس الأموال عبر العالم تتفاوت في واقع الأمر. فقد يكون مستوى الأنشطة التجارية في بعض الأسواق والمتاجرة بأنواع معينة من الأدوات المالية منخفضاً للغاية بحيث لا تتاح أحدث المعلومات عن تلك الأسواق. ومن المرجح أن تؤدي هذه التفاوتات إلى تعقيد الجهود التي تبذلها بعض الدول الأعضاء في سبيل الانتقال إلى تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يواجه الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي تحديات أكبر في جهودها في هذا الصدد أساساً بسبب انخفاض مستوى سيولة أسواق رأس المال لديها^(٣٨).

٧٢- ويكون للحصول على المعلومات المتعلقة بالقيمة السوقية العادلة المصدر البديل للمعلومات اللازمة للقياس هو محاكاة سوق افتراضي أو وضع نموذج رياضي. غير أن الاختصاصيون في الاقتصادات المتقدمة من المرجح أن يحسبون هذين البديلين بدرجة أكبر من الدقة والاتساق مقارنة بنظرائهم في الاقتصادات النامية لأنهم أكثر خبرة في القيام بمثل هذه التقديرات ويتعرضون لها بصورة منتظمة.

(٣٦) Cees Maas, CFO and Vice Chairman of the Executive Board, ING Group, "IFRSs Seminar"

.Conference Call, Fair Disclosure Wire, CCBN Inc. 11 March 2005

(٣٧) Remarks by Paul A. Volcker at the 150th Anniversary Conference of the Institute of

.Chartered Accountants of Scotland, Edinburgh, Scotland, 22 October 2004

(٣٨) "New EU Members Face Accounts Struggle", *Accountancy*, 1 April 2004

٧٣- ومن جهة أخرى، قد تشكل مسألة تقدير الأرباح أو الخسائر استناداً إلى معلومات سوقية في الوقت التي تكون فيه الصفقات الفعلية لا تزال معلقة مفهوماً جديداً يصعب استيعابه بالنسبة للقائمين على إعداد التقارير المالية وكذلك مستعملي هذه التقارير الذين اعتادوا على التقييم القائم على التكلفة التي يسهل التحقق منها تاريخياً.

٧٤- وتشمل متطلبات قياس المعايير الدولية للإبلاغ المالي التقييمات أو التقديرات الهامة التي تعتمد على تقييمات ومعايير مهنية أخرى - منها مثلاً تقديرات إكتوارية فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية، وعمليات تقييم الممتلكات الاستثمارية، وتحليل درجة تناقص القيمة، وتحديد قيمة المدفوعات في شكل أسهم، وما إلى ذلك. ويتباين توافر الخبراء في المجالات التي يتعين أن تجرى فيها هذه التقديرات والتقييمات ومستوى كفاءتهم من دولة عضو في الأمم المتحدة إلى أخرى. ففي بعض البلدان، تكون المؤسسات التي توفر التدريب للاختصاصيين راسخة الأركان. وفي هذه الحالات، يجري منذ مئات السنين تدوين البيانات الديمغرافية وغيرها من البيانات الأساسية التي يمكن أن تستند إليها التقديرات الاكتوارية. وقد تكون هذه المؤسسات غير متطورة بل غير موجودة في بلدان أخرى، وقد يكون فيها تسجيل البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات أمراً جديداً نسبياً. ومن المرجح أن تحدث التفاوتات في هذا الخصوص اختلافات غير مرغوب فيها في التقييمات والتقديرات الأخرى، مما يقلل إمكانية مقارنة البيانات المالية المُعدّة وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في مختلف أرجاء المعمورة.

ثالثاً - ملاحظات أولية عن أثر المعايير الدولية للإبلاغ المالي على البيانات المالية

٧٥- لن يتعين على معظم الكيانات التي اعتمدت المعايير الدولية للإبلاغ المالي اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ كأساس للإبلاغ تقديم مجموعة كاملة من البيانات المالية السنوية إلاّ بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وكجزء من المقترضات المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي، يتعين على هذه الكيانات إعداد بيانات مالية مقارنة لعام ٢٠٠٤. ولكنها غير مُلزَمة بإصدار (النسخة المعادة) من البيانات المالية السنوية المقارنة لعام ٢٠٠٤ والمستندة إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي إلاّ بعد إصدار بيانات عام ٢٠٠٥.

٧٦- وعند نشر هذه المذكرة، كانت كيانات عديدة تفضل عدم الكشف عن أثر المعايير الدولية للإبلاغ المالي على تقاريرها المالي. فقد أفادت وكالة Standard and Poor's، على سبيل المثال، أن نحو نصف المجموعات الصناعية الأوروبية التي تتولى تقييمها لم يقدم معلومات من هذا القبيل. ومعظم الكيانات التي قدمت هذه المعلومات كانت شركات عبر وطنية^(٣٩). أما الكيانات التي كشفت معلومات عن أثر المعايير الدولية للإبلاغ المالي، فقد قدمت إما مجموعة كاملة من التقارير المالية لعام ٢٠٠٤ التي أُعيد إعدادها وفق هذه المعايير وإما توضيحاً عاماً لأثر هذه المعايير على تقاريرها المالية. ومعظم المعلومات المتاحة حتى الآن غير مراجعة والمقصود منها

^(٣٩) "European Corporates Effect a Smooth Transition to IFRSs - So Far", Standard & Poor's,

توفير بيانات توضيحية وليست قطعية. ومع ذلك، فإن استعراض هذه التقارير والتوضيحات يعطي فكرة مفيدة عن الأثر المحتمل لهذه المعايير على البيانات المالية بوجه عام.

٧٧- ويتضح من دراسة استقصائية لعملية تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي أجرتها شركة Mazars للمحاسبة وشملت ٥٥٠ شركة مسجلة في ١٢ بلداً أوروبياً، من بينها تركيا، صدرت في تموز/يوليه ٢٠٠٥ أن ٨٧ في المائة من الشركات المشمولة تعتبر نفسها مستعدة تماماً لاعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ وأن ٧٤ في المائة منها قامت بالفعل بإعداد البيانات الأولية لميزانياتها؛ وأن ٦٦ في المائة منها أجرت تقييماً لأثر عملية إعادة الصياغة على بياناتها المالية لعام ٢٠٠٤^(٤٠). وفيما يتعلق بتكلفة التحوّل إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي، اعتبرت ٤٥ في المائة فقط من الشركات التي شملها الاستقصاء أنها مرتفعة، في حين رأت ٥٥ في المائة منها أن فوائد التحوّل تبرر التكاليف.

٧٨- ويختلف حجم التغيرات التي يسببها الانتقال إلى تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في البيانات المالية للكيانات المبلغة من بلد إلى آخر ومن قطاع إلى آخر ومن كيان إلى آخر حسب مقدار التشابه بين القواعد المحاسبية المتفق عليها سابقاً (الوطنية عادة) والمعايير الدولية للإبلاغ المالي. كما يتوقف حجم تلك التغيرات على ما يختاره الكيان المعني من سياسات في مجال المحاسبة من بين الخيارات المختلفة المتاحة في إطار الأساس الذي كان يستند إليه سابقاً في الإبلاغ المالي وبعد ذلك في إطار المعايير الدولية للإبلاغ المالي. فعلى سبيل المثال يبدو من تحليل لبعض المعلومات المتاحة في هذه المرحلة أن الانتقال إلى المعايير الدولية في أوروبا سيكون له أثر أكبر على ميزانيات الشركات بالمقارنة مع البيانات المتعلقة بإيراداتها. وبينت دراسة شملت ٢٨ شركة أوروبية كبيرة قدمت تقارير عن أثر المعايير الدولية على بياناتها المالية أن الديون والالتزامات المالية الأخرى ارتفعت بنسبة ١٦ في المائة في المتوسط بينما انخفض صافي الإيرادات بنحو ٣ في المائة في عينة الشركات التي شملتها الدراسة^(٤١).

٧٩- وضمن مجموعة المعايير الدولية للإبلاغ المالي، يبدو أن بعض المقتضيات تفوق غيرها من حيث التأثير. فعلى سبيل المثال، يحفز عدد من المقتضيات الكيانات حديثة العهد باعتماد هذه المعايير على الإفصاح عن أي التزامات مالية ذات شأن في بيانات ميزانياتها. ومن المرجح أن تقوم الكيانات عند انتقالها إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي، أن تكشف عن مبالغ أكبر من مستحقات المعاشات التعاقدية والالتزامات والخصوم الضريبية المؤجلة مقارنة بما كانت عنه في إطار القواعد المحاسبية المتفق عليها محلياً. وفي إطار المعايير الدولية، يمكن للكيانات الحديثة العهد بها أن تدرج في كشوف حساباتها ترتيبات مالية عديدة كانت تسقطها منها بموجب القواعد المحاسبية السابقة. وبعض الأصول مثل الاستثمارات ومشتقاتها التي لم يكن يجري الكشف عنها مطلقاً أو كانت تُقِيم بسعر التكلفة في إطار القواعد المحاسبية السابقة تقيم الآن تبعاً لقيمتها السوقية العادلة في إطار المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

(٤٠) IFRS 2005, European Survey, Mazars, <http://www.mazars.com>

(٤١) *Financial Times*, 16 June 2005, citing a survey conducted by Dresdner Kleinwort

.Wasserstein

٨٠- ومن أحد التغيرات الرئيسية التي تواجهها الكيانات الحديثة العهد بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي هو أن قيمة الشهرة التجارية وفقاً للمعيار الدولي ٣ المنقح، ائتلافات الأعمال التجارية، لا يستهلك بل إنه يخضع بالأحرى للتحليل سنوياً لقياس مستوى تناقص قيمتها وفقاً للمعيار ٣٦، تناقص قيمة الأصول^(٤٢). ويؤثر ذلك تأثيراً كبيراً على التقارير المالية لبعض الكيانات الحديثة العهد بالمعايير الدولية، ولا سيما إذا كانت قد قامت مؤخراً بعمليات حيازة رئيسية. ويمكن ملاحظة ما لها من أثر هائل في التقارير المالية لعام ٢٠٠٤ التي أعادت صياغتها شركة فودافون، Vodaphone، التي انتقلت في عام ٢٠٠٥ من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في المملكة المتحدة إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي. فحين قامت الشركة بمواءمة تقاريرها المالية لعام ٢٠٠٤ المستندة إلى مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في المملكة المتحدة مع مقتضيات المعايير الدولية للإبلاغ المالي، حولت خسارتها التي بلغت قبل خصم الضرائب ٢,١٨ بليون جنيه استرليني إلى ربح بلغ مقداره قبل خصم الضرائب ٤,٥٤ بليون جنيه استرليني. وقد نشأ هذا أساساً عن أن الشركة لم تعد ملزمة عند الإبلاغ على أساس المعايير الدولية بخصم قيمة الشهرة التجارية التي تتجاوز ٧ بلايين جنيه استرليني سنوياً كما اعتادت القيام بذلك في إطار مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في المملكة المتحدة^(٤٣).

٨١- وللانتقال إلى تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي آثار هامة على الكيانات التي تقدم مدفوعات في شكل أسهم إما كتعويض لعمالها وإما كمقابل لصفقات أخرى في إطار التعامل التجاري العادي. فوفقاً للمعيار الدولي ٢، المدفوعات في شكل أسهم، يتعين على القائمين بإعداد البيانات المالية حساب تكلفة هذه المدفوعات. وبالنظر إلى أن المدفوعات في شكل أسهم لم تكن تحسب في إطار معظم مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً على الصعيد الوطني، فإن هذا المعيار قد يكون له أثر هام إلى حد ما على الكيانات الحديثة العهد بالمعايير الدولية التي اعتادت الاستفادة من معيار المدفوعات في شكل أسهم. فعلى سبيل المثال أدى تطبيق هذا المعيار على التقارير المالية لشركة ألكاتيل، Alcatel، إلى انخفاض إيراداتها بنسبة قدرها ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٤^(٤٤).

الخلاصة

٨٢- أجملت هذه المذكرة عدداً من القضايا العملية التي يطرحها تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. كما سلطت الضوء على الآثار المحتملة لاعتمادها هذه المعايير على المجالات الأخرى ذات الصلة. وقد أعدت المذكرة في المراحل المبكرة لتطبيقها على نطاق واسع حول العالم في عام ٢٠٠٥؛ ومع ذلك، يمكن تحديد بعض القضايا والتحديات الهامة التي يطرحها تطبيقها العملي والتي تهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتستدعي هذه التحديات تضافر جهود جميع الأطراف لتعظيم الفوائد التي توفرها هذه المعايير لاقتصادات بلدان العالم من خلال تفسيرها وتطبيقها بصورة متسقة. وتعكف الكيانات التي تعتمد هذه المعايير والمؤسسات ذات الصلة في البلدان التي

(٤٢) المعيار الدولي للإبلاغ المالي ٣، ائتلافات الأعمال التجارية، الفقرتان ٥٤-٥٥.

(٤٣) See "Reconciliations of UK GAAP to International Financial Reporting Standards",

Vodafone Group, Plc, <http://www.vodafone.com>

(٤٤) .For further details see "Alcatel Transition to IFRS 2004" at <http://www.alcatel.com>

يعنيها الأمر على وضع حلول للمشاكل العملية التي تواجه لدى تنفيذ هذه المعايير. ومن شأن تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يسهم إسهاماً إيجابياً في هذا الشأن.

٨٣- وقد يود فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ النظر خلال الدورات القادمة، في إجراء استعراضات إضافية للمسائل المتصلة بتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي لفهم التحديات المطروحة بصورة أوضح وإيجاد الحلول الممكنة. وكلما أكملت الكيانات التي اعتمدت بالفعل هذه المعايير دورة إبلاغ كاملة وشرعت أخرى في تطبيقها، سيكون من الممكن جمع استنتاجات أكثر شمولاً في هذا المجال بغرض تقييم التقدم المحرز في تحقيق قابلية المقارنة على صعيد العالم وإبراز مسارات العمل التي قد تراها البلدان مفيدة لتحقيق مزيد من الاتساق في تطبيق تلك المعايير.

٨٤- وقد يود فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ أيضاً استعراض مسائل ذات صلة أخرى فيما يتعلق بالتطبيق العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والتي تمس، على سبيل المثال، عناصر محددة من الهياكل الأساسية العالمية للإبلاغ المالي من قبيل الجهود العالمية الرامية إلى إنفاذ هذه المعايير بصورة متسقة من أجل تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

— — — — —